ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

# The impact of the electoral system on parliamentary representation in Iraq

**Dr. Ayead Khdhr Abbas**
**College of Rights, Tikrit University, Salahaddin, Iraq**
ayad_abbas@tu.edu.iq

**Article info.**

**Article history:**
- Received 25 Oct 2022
- Accepted 20 Nov 2022
- Available online 1 Dec 2022

**Keywords:**
- Electoral system.
- factors affecting the electoral system.
- electoral districts.

**Abstract:** The subject of this study revolves around the electoral systems that were applied during the Iraqi political life after 2003 and to the electoral system legislation No. (9) for the year 2020, and to know the transformations that Iraq witnessed in each electoral cycle, and the reasons for changing the electoral system in each electoral cycle and the extent of the interference of the will of the parties The political process in this and the results it left behind affected the stability of the political process on the one hand and its impact on popular participation in the elections on the other hand. Through this study, we will stand on the flaws that plagued each electoral system, its causes and the extent of the success of the last electoral system in meeting the aspirations of the Iraqi street In the conduct of political reform in the country and what is the most appropriate electoral system that can be commensurate with the reality of the political and social formation of Iraq.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

# أثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق

**د. اياد خضر عباس**
**كلية الحقوق، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق**
ayad_2005@tu.edu.iq

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**
- الاستلام : ٢٥ / تشرين الاول / ٢٠٢٢
- القبول : ٢٠ / تشرين الثاني / ٢٠٢٢
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

**الكلمات المفتاحية :**
- النظام الانتخابي.
- العوامل المؤثرة في النظام الانتخابي.
- الدوائر الانتخابية.

**الخلاصة:** أن موضوع هذه الدراسة تدور حول النظم الانتخابية التي طبقت خلال الحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والى تشريع النظام الانتخابي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، ولمعرفة التحولات التي شهدها العراق في كل دورة انتخابية، وأسباب تغير النظام الانتخابي في كل دورة انتخابية ومدى تدخل إرادة الأحزاب السياسية في ذلك وما خلف عنه من نتائج اثرت على استقرار العملية السياسية من جهة وتأثيره على المشاركة الشعبية في الانتخابات من جهة أخرى، من خلال هذه الدراسة سنقف على مواطن الخلل الذي كان يشوب كل نظام انتخابي وأسبابه ومدى نجاح النظام الانتخابي الأخير في تلبية طموح الشارع العراقي في أجراء الإصلاح السياسي في البلاد وما هو النظام الانتخابي الانسب الذي يمكن ان يتناسب مع واقع التكوين السياسي والاجتماعي للعراق.

© ٢٠٢٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت

## المقدمة :

يُعد الانتخاب احدى الصور التي تعكس نجاح الديمقراطية، وهي احدى وسائل تحقيق شرعية النظم السياسية الديمقراطية في الدولة، فحق الانتخاب احدى حقوق ممارسة الديمقراطية، فلا يتصور وجود انتخابات نزيهة دون وجود للديمقراطية، وأساس نجاح الديمقراطية تتوقف على نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها.

وتختلف الدول في تبنيها لنظامها الانتخابي، فنجاح نظام انتخابي معين يتوقف على عدة عوامل سياسية وتاريخية واجتماعية وعلى مدى ثقافة الناخب في تلك الدولة، ولكل نظام انتخابي مزايا وعيوب يتميز بيها عن الأنظمة الأخرى. فالنظام الانتخابي ليس مجرد اجراء ينظم ممارسة العملية الانتخابية، بل يُعد احدى العوامل المهمة لمشاركة الناخبين الفعالة في الانتخابات وهذا يتوقف على الصيغة الحقيقية السليمة لنظام انتخابي يضمن حقوق الناخبين للمشاركة في العلمية السياسية ويبعث الطمأنينة لدى الشعب في ممارستهم لحقوقهم السياسية وبما يضمن التداول السلمي للسلطة دون وجود شبهات أو تدخل من قبل الأحزاب الكبيرة التي تؤثر في نتائج العملية الانتخابية.

وما يخص العراق فلم يستقر على نظام انتخابي معين ففي كل دورة انتخابية كان يشرع قانون جديد ينظم العملية الانتخابية وتباينت الأنظمة بأسلوبها بين أسلوب الدائرة الواحدة ونظام القائمة المغلقة ونظام

القائمة المفتوحة( نظام التمثيل النسبي) والى اخر قانون انتخابي رقم (٩) لسنة٢٠٢٠ الذي شرع نتيجة للمطالبة الشعبية لإجراء الإصلاح السياسي في البلاد حيث اعتنق هذا النظام الترشيح الفردي بدوائر انتخابية متوسطة العدد في المحافظات، وعليه سوف نبحث هذه الأنظمة الانتخابية من حيث مدى نجاحها أو فشلها في العراق ومدى نجاح القانون الأخير نظام الدوائر الانتخابية في تلبية المطالب الشعبية بإجراء الإصلاح السياسي وتأثيره في نتائج الانتخابات الأخيرة.

**أولاً: أهمية البحث:** تأتي أهمية الدراسة من هي الوقوف الى العوامل المؤثرة في اختيار النظام الانتخابي في العراق، وما هو النظام الانتخابي المناسب الذي يمكن تطبيقه في ظل الظروف الوضع الحالي من خلال دراسة بعض الجوانب التي تساعد في نجاح اختيار نظام انتخابي مثالي تقوم على أسس عادلة تلبي طموح الناخب العراقي.

**ثانياً: هدف الدراسة:**

١-تهدف الدراسة الى الوقوف على الأنظمة الانتخابية التي تم تطبيقها في العراق من الدورة الأولى للانتخابات والتي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٤ والى اخر نظام انتخابي الذي طبق فيه نظام الدوائر الانتخابية.

٢- معرفة مزايا وسلبيات كل نظام انتخابي، وأي نظام انتخابي يمكن أن يتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي للعراق.

٣-الوقوف على مدى نجاح النظام الانتخابي الأخير في وضع الضمانات الكافية لتقسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن عدالة توزيع الدوائر والمقاعد النيابية في المحافظة الواحدة.

**ثالثاً: إشكالية البحث:** عدم استقرار العراق على نظام انتخابي واحد يلبي طموح الشعب العراقي وبما يتوافق مع المطالبات المستمرة بإصلاح الوضع السياسي في البلد، وكثرة تغير النظام الانتخابي في العراق يرجع الى تدخل وتحكم الأحزاب السياسية الكبيرة في وضع نظام انتخابي يخدم مصالحه وادى ذلك حتى في تغير بعض القواعد العلمية المعروفة في النظم الانتخابية للحصول على اكبر قدر ممكن من المقاعد على حساب الأحزاب الصغيرة، كمما ولد ذلك اثار سلبية على الوضع السياسي والاقتصادي للبلد وادى الى عزوف الكثير من الناخبين عن المشاركة في الانتخابات لفقدان بينهم وبين الأحزاب المشاركة في الانتخابات.

**رابعاً: منهجية البحث:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي للأنظمة الانتخابية التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والى حد كتابة هذا البحث من خلال الوقوف على النقاط إيجابيات وسلبيات كل نظام انتخابي طبق في العراق.

**خامساً: هيكلية البحث:** سنقسم موضوع دراستنا الى مبحثين، خصصنا المبحث الأول لمفهوم النظام الانتخابي والعوامل المؤثرة في اختياره ، أما المبحث الثاني فنخصصه لدراسة انعكاس نوع النظام الانتخابي على الانتخابات في العراق ، ثم نختم البحث بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الاول

## النظام الانتخابي والعوامل المؤثرة في اختياره

أن النظام الانتخابي له أهمية كبيرة في نجاح العملية الانتخابية، كونها هي التي تنظم العملية الانتخابية ابتداء والى اعلان النتائج وتصديقها، واختيار أي نظام الانتخابي ونجاحه يجب أن يكون ملائماً مع النظام السياسي للدولة مع الاخذ بالاعتبار الظروف السياسية والتنوع والاجتماعية الديني لتلك الدولة، وعليه سوف نتقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم النظام الانتخابي بينما نخصص المطلب الثاني للعوامل المؤثر في اختيار النظام الانتخابي.

### المطلب الأول/ مفهوم النظام الانتخابي

تعد النظم الانتخابية اساس العملية الانتخابية، وعليه يختلف حق الانتخاب عن نظم الانتخاب، فحق الانتخاب وتنظيمها هي عملية سابقة عن نظام الانتخاب تتعلق بحق الفرد في التصويت وممارسة حقه الدستوري اما نظم الانتخاب فهي تبين اجراءات الانتخاب ابتداءً من ممارسة حق التصويت الى اعلان النتائج النهائية فهي عملية فنية منظمة للحق الفرد في ممارسة حقه الانتخابي.

فلا يوجد قاعدة مثالية في كافة الأنظمة السياسية لتحديد نظام انتخابي الأمثل على المستوى العالمي فالنظام الانتخابي الحقيقي الذي يثب نجاحه في دولة ما هو ذلك الذي يلائم الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي لتلك الدولة للدولة ويحقق طموحات ناخبيه، وتتباين النظم الانتخابية من دولة الأخرى ومن وقت لآخر، بل وقد تتعدد النظم الانتخابية في الدولة الواحدة من وقت لآخر(من انتخاب الى انتخاب اخر)، وبذلك فالنظام المثالي للدولة تتحدد من خلال استقرارها على نظام انتخابي واحد يلبي طموح ناخبيه ويكون ومقبولاً من قبل الافراد والسياسيين في الدولة.

وعرفه البعض بانه " طرق الاقتراع التي تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، وهذه النظم تعتبر ضرورية لفرز وتحديد النواب المنتخبين، وهذه الطرق تتعدد في العالم، فقد تبني دولة نظام الانتخاب

المباشر، في حين تتبني دولة أخرى النظام الانتخابي غير المباشر وقد تأخذ دولة نظام الانتخاب الفردي بينما تأخذ أخرى نظام الانتخاب بالقائمة، وتبدو أهمية هذه النظم في كونها تؤثر على الحريات العامة في الدولة وعلى سير المؤسسات السياسية وعلى النظام السياسي برمته ويمكن أن تؤدي إلى تقدمه وتدهوره"[١].

وعرفه البعض بأنه" مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحكم التصويت الانتخابي في مختلف أوجهه، انطلاقا من أولى مراحله أي من الاقتراع، الترشيحات، العمليات المادية كالتصويت بما فيها كذلك العمليات التحضيرية له، أحكام العملية الانتخابية، أنماط الاقتراع وأخيرا الإعلان عن النتائج والمنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية "[٢].

وعرفه البعض بأنه " هو الآلية التي يتم من خلالها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى مقاعد في المجلس النيابي يفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون بها[٣].

وعرفه البعض بأنه " إحدى تلك المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، إما إيجاباً أو سلبًا، فمن خلال عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية يمكن التنبؤ من خلال الانتخابي المختار بمن يحصل على السلطة من بين الأحزاب والمترشحين"[٤] .

وعرفه البعض بأنه " مجموعة الآليات التي يتم اعتمادها لترجمة اصوات الناخبين المعبر عن إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة، وترتكز على اساليب فنية محددة تتسم بالتعقيد، فهي هندسة شاملة باد وتؤثر بالحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ويمكن اعتبارها نوعا من التفويض يختار من خلال الناخبون من يمثلهم لتولى السلطة العامة، وتختلف هذه الأنظمة من دولة إلى أخرى، وقد تسهم بشكل كبير في ترسيخ النظام الديمقراطي ويمكن أن تكون هندستها بشكل يخدم السلطة الحاكمة "[٥].

---

[١] د. سعاد الشرقاوي، د. عبد الله ناصف، نظم الانتخاب في العالم المعاصر وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٤،ص٧.

[٢] عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية(مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير في القانون العام-كلية الحقوق-جامعة الاخوة منتوري قسنطينة،الجزائر،٢٠٠٧،ص ج.

[٣] د. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، ط١،٢٠١٤، ص٥٠.

[٤] محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٢،رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم-قسم العلوم السياسية-جامعة الشرق الأوسط، الأردن،٢٠١٣،ص٢٦.

[٥] وليد سليمان، دور النظام الانتخابي في الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير-كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضره، الجزائر،٢٠١٦،ص ١٦-١٨.

وعرفه البعض بانه" مجموعة العناصر القانونية والفنية التي تنظم العملية الانتخابية ابتداء من مراحلها الأولى المتمثلة بتسجيل الناخبين وتثبيت المرشحين وانتهاء بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات"[١].

كما وعرفه آريند ليجفاتر (Arend Lijphatr) النظام الانتخابي بأنه: "مجموعة المبادئ والقواعد والمؤسسات والأجهزة التي تنظم عملية الانتخاب وتؤثر فيها، أو مجموعة من الإجراءات التي يتم بواسطتها ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التمثيلية"[٢].

فالمقصود بالنظام الانتخابي "كل القوانين التي تنظم العملية الانتخابية، بدء من قانون الأحزاب إلى ترجمة أصوات الناخبين التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى مقاعد نيابية مرورا ببطاقة الاقتراع"[٣].

ويرى الباحث انه يمكن تعريف النظام الانتخابي على أنه "مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العملية الانتخابية برمتها، ابتداء من تسجيل الناخبين والى المصادقة على نتائج الانتخابات والتي من خلال يعبر الناخبون عن اختياراتهم من المرشحين والأحزاب لتمثيلهم في المجالس النيابية".

وتبرز تأثير النظام الانتخابي في الانتخابات على الشكل الآتي[٤]:

١-تبين طريقة تمثيل الأحزاب للناخبين.

٢-اثر النظام الانتخابي في تمثيل الأحزاب في البرلمان.

٣-اثر النظام الحزبي على التعددية الحزبية.

٤- دور النظام الانتخابي في تلافي النزاعات بين القوى الحزبية وخاصة في دول متنوعة التركيب الاجتماعي والديني.

مهما تعددت النظم الانتخابية هناك أسس يجب مراعاتها في اختيار النظام الانتخابي على الشكل الاتي[١]:

---

[١] د. ميسون طه حسين، النظام الانتخابي وأثره في عمل البرلمان، مجلة الكوفة، العدد٣٣،ص١٤٤.

[٢] د. حسن تركي عمير، النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: محافظة ديالى أنموذجا، مجلة كلية اليرموك الجامعة،العدد١، ٢٠١٣، ص ٤.

[٣] د. إرواء فخري عبد اللطيف، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠،مجلة كلية الحقوق-جامعة تكريت، العدد٥،مجلد٢، ٢٠١٠، ص٢.

[٤] د. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية- دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي (دراسة مقارنة)،ط٢،منشورات زين الحقوقية،٢٠٠٩،ص ١٢٥-١٥٠.

١-التمثيل: إن الهدف الرئيس للنظام الانتخابي تتجلى في ترجمة أصوات الناخبين الى مقاعد تمثيلية تعكس رغبة الناخبين في الافراد الذين يمثلونهم. وان مسألة التمثيل العادل تتأثر بعوامل مختلفة، جغرافية، ايدولوجية، أو حزبية سياسية، حسب طبيعة التكوين الاجتماعي في كل مجتمع.

٢-من عوامل نجاح النظام الانتخابي أن تتمتع اجراءاته بأعلى مستوى من الشفافية، بحيث تكون واضحة بكافة تفاصيلها لكل من الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين منذ البداية، وذلك للعمل قدر الإمكان بعدم وقوع ارباك اوشك في النتائج الانتخابية الناجمة عن تطبيق النظام الانتخابي. فإن الشفافية في مرحلة اعداد واختيار النظام الانتخابي ضرورية ومفيدة، ولا يتحقق ذلك الا من خلال السماح لكافة الشركاء من ابداء وجهات نظرهم ومقترحاتهم حول اصلاح النظام الانتخابي، فذلك يسهم في إضفاء الشرعية للنظام الانتخابي وما يتبعه من إجراءات اثناء العملية الانتخابية برمتها.

٣-الشمولية: يجب ان يكون النظام يتصف النظام الانتخابي بالعدالة والشرعية، ويتحقق ذلك من خلال شمول جميع المواطنين للمشاركة في العملية الانتخابية من خلال الادلاء بأصواتهم دون استثناء الأقليات أو فئة أو طبقة معينة من المجتمع ، كما يجب ان يسمح لكافة الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية، فكلما كان النظام الانتخابي شمولياً كلما أضاف اليه الشرعية و وخلق الطمأنينة لدى الشركاء والمعنين ومكنهم من تقديم مقترحاتهم في إيجاد نظام انتخابي يلائم واقع مجتمعهم.

**المطلب الثاني / العوامل المؤثرة في اختيار النظام الانتخابي**

أن انتقاء النظام الانتخابي المناسب تتأثر بعدة عوامل منها عوامل سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية، فهذه العوامل تتحكم في اختيار النظام الانتخابي المطبق في الدول على اعتبار ان النظام الانتخابي يجب أن يلائم واقع المجتمع ، كون ان النظام الانتخابي سيحدد طريقة الانتخاب وممارسة حق الانتخاب من قبل الناخبين ومدى تمثيل الأحزاب في المقاعد النيابية، وعليه عند صياغة أي نظام انتخابي يجب مراعاة العوامل المذكورة أعلاه في أي مجتمع لكي يعكس نتائج إيجابية يلبي طموح التنوع الموجود تركيبة المجتمع وتحقق متطلبات نجاح النظام الديمقراطي في الدولة.

**اولاً: العوامل السياسية:** أن التحولات والتطورات السياسية التي تشهدها الدول تدفعها الى إجراء تعديل على نظامها الانتخابي وتلعب هذه تلعب دوراً هاماً في اختيار نوع النظام الانتخابي لكل دولة، كما ان

---

(١) د. حسن تركي عمير، النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣:محافظة ديالى أنموذجاً، مجلة كلية اليرموك الجامعة، المجلد١،العدد١، ٢٠١٣،ص ٧-٨ ، ليلى دراغله، النظام الانتخابي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد٧، العدد١، ٢٠٢٠،ص ٣٠.

طبيعة النظام السياسي المطبق في الدولة سواء كان برلمانياً او رئاسياً او مختلطاً،[١] ومدى احترام الدولة للحقوق والحريات يلعب دوراً اساسياً في تطوير النظام الانتخابي فيختلف الامر من دولة تحترم الحقوق والحريات الفردية وتطبق المبادئ الديمقراطية إلى دولة لا تعير اهتماماً لتلك الحقوق والحريات أو المبادئ الديمقراطية، فالدول التي لا تلتزم بالمبادئ الديمقراطية عادة ما يسودها الركود وتكون عرضة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[٢]. وبعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق تحولاً في النظام السياسي تم تبني نظام انتخابي جديد حيث جعل العراق دائرة انتخابية واحدة مع نظام التمثيل النسبي والقائمة المغلقة، وان هذا التحول في النظام السياسي في العراق جعله يتبنى نظاماً جديداً يمكن استيعابه من جميع اطياف الشعب العراقي مما ادى الى تشكيل حكومة ائتلافية تحتوي تمثيل جميع مكونات المجتمع وعدم اعطاء مبررات للأحزاب السياسية في اللجوء طرق خارجة عن القانون لإثبات وجودها. كما وان صعوبة تبني نظام توزيع الدوائر الانتخابية واعداد سجلات الناخبين مستوى جميع الدوائر الانتخابية كان سبب بتبني هذا النظام[٣].

**ثانياً: العوامل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية:** يؤثر الوضع الاقتصادي للفرد على خيارته في العملية السياسية بشكل كبير، بسبب وجود علاقة وثيقة بين السياسة والاقتصاد، فكلاهما يؤثر على الاخر[٤]، فانتشار الفقر قد يدفع الفرد الى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة وحكامها، وهو ما يؤدي الى عزوف الناخبين ومقاطعتهم للعملية الانتخابية، كذلك وجود علاقة بين المال السياسي والانتخابات حيث يؤثر المال السياسي بشكل كبير على العملية الانتخابية بالتالي التأثير على نتائجها، وفي الوقت الحالي يلعب المال دوراً هاماً في السباق الانتخابي فأصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى هم الممولون الرئيسيين للأحزاب السياسية في حملاتهم الانتخابية، كون أن الدعاية الانتخابية تحتاج أموال طائلة لتغطية نفقاتها وهذا يحتاج الى دعم من قبل اصحاب رؤوس الأموال الضخمة[٥].

---

[١] د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣١٨.

[٢] لرقم رشيد، النظم الانتخابية واثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق-جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥،ص ١٨.

[٣] د. شورش حسن عمر، مريوان عارف علي، المعاير الأساسية لانتقاء النظام الانتخابي الملائم (العراق إنموذجاً)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية-جامعة كركوك، المجلد١٠، العدد٣٦، ٢٠٢١،ص ٣٧٣.

[٤] د. عبد العزيز عليوي العيساوي، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، ط٢،المكتبة القانونية، ٢٠١٧،ص٢٢٦.

[٥] د. عفيفي كامل عفيفي، الأنظمة النيابية الرئيسية نشأتها، تطورها، تطبيقاتها، دراسة تحليلية مقارنة، منشأة المعارف، ٢٠٠٣، ص ٤٠٩.

وتتباين دعم وتمويل الحملات الانتخابية للكيانات السياسية، فبعض الكيانات المشاركة بلغت تغطيتها الإعلامية لمرشحيها حوالي ٢,٥ مليون دولار، كما تمتلك بعض الكيانات السياسية قنوات فضائية وصحف ومجلات عراقية تكون داعمة وممولة لها في العملية الانتخابية، وقد يكون هدف الدعم الاقتصادي المقدم من قبل أصحاب الاموال هو الحصول على مكاسب سياسية في حالة وصول الاحزاب التي تدعمها الى السلطة [١].

اما العوامل الاجتماعية والثقافية فلها تأثير كبير على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية في أي دولة، فتتباين تأثير هذه العوامل داخل الدولة من دولة الى أخرى، بل انه يختلف في الدولة ذاتها من مرحلة لأخرى. فالدول التي تزيد نسبة الامية فيها ينبغي ان تتبنى نظاماً انتخابياً يتناسب مع نسبة الامية التي تعاني منها مجتمعها، وإيجاد حلول للتقليل من انعكاساتها على العملية الانتخابية، وعلى العكس من ذلك نجد ان الدول المتطورة أكثر استقراراً في نظمها الانتخابية، وهذا سبب تباين النظم الانتخابية بين دولة وأخرى. كذلك على الدول التي تعاني من انقسامات بين مختلف طبقاتها والجهات المشاركة في العملية الانتخابية، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل عند رسم نظامها الانتخابي [٢].

وعليه يجب دراسة الثقافة السياسية السائدة لفهم أي عملية انتخابية، فالعراقيون عاشوا فترة طويلة تحت ثقافة الخضوع الى حين تغير النظام السياسي وانتقال العراق الى مرحلة جديدة من الحياة السياسية، يحتاج الفرد العراقي الى تهيئة نفسية وذهنية لفهم العملية السياسية الجديدة ولتعزيز ثقافة المشاركة لديه، وهذا امر مهم يؤدي الى بناء الدولة المدنية، ويعتبر أحد اهم الأسباب في التحول الديمقراطي في العراق [٣].

فيرى الباحث أن العراق يمتاز بتنوعه الثقافي والديني والمذهبي والقومي بالإضافة الى الدور العشائري المؤثر، كل هذه العوامل لها تأثير كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق، فاختيار أي نظام انتخابي يجب أن يحتوي هذا التنوع لإنجاح العملية الانتخابية من جهة ولتجنب اقصاء شريحة من هذا التنوع لضمان اكتساب العملية الانتخابية الشرعية المطلوبة لنجاحها ومقبوليتها من قبل المجتمع.

**ثالثاً: العوامل الخارجية:** بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ كانت خطة "سلطة الائتلاف المؤقتة" تقوم على الاتفاق مع الامم المتحدة لتشكيل مجلس الحكم، وحاول بول بريمر تهميش دور الامم المتحدة بحجة ان العراقيين

---

[١] د. عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

[٢] لرقم رشيد، مصدر سابق، ص ١٩.

[٣] د. عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص ٢٢١-٢٢.

ان الامم المتحدة قد اهملت الانتهاكات التي مارسها ضدهم النظام السابق، ولكن بعد الاوضاع السيئة التي شهدها العراق، وانتقال العراق الى حالة من عدم الاستقرار ومنح مقاعد مجلس الحكم لشخصيات مغتربة وغير مؤيدة من قبل الشعب العراقي، دفع هذا الامر سلطة الائتلاف المؤقتة باللجوء الى الامم المتحدة لنقل السلطة الى العراقيين، وفي كانون الثاني ٢٠٠٤ اعلن الامين العام للأمم المتحدة ارسال بعثة امميـة الـى العـراق للتحقـق فـي مـدى امكانيـة اجـراء انتخابـات قبـل ٣٠ حزيـران ٢٠٠٤، وفـي شباط ٢٠٠٤ وصلت بعثة الامم المتحدة الى العراق وتمكنت من الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف باختيار حكومة مؤقتة لتسير الاعمال الى حين اجراء انتخابات في ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥[١].

وكان للولايات المتحدة الامريكية دور كبير متمثلاً بحاكمه المدني في العراق "بول بريمر" في اختيار النظام الانتخابي التي أجريت على اثره اول انتخابات تشريعية في العراق بعد تغيير النظام السياسي، ويظهر هذا الدور جلياً في الامر الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤، وهذا الامر اكد بشكل واضح على ان القانون قد وضع من قبل السلطات المحتلة بمشاركة العراقيين، وما يؤيد ذلك أن مجلس الحكم العراقي كان قد تبنى سابقاً قرار رقم ٨٧ لعام ٢٠٠٤ الذي كان يتضمن على ان العراق دائرة انتخابية واحدة، ويطبق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية القادمة، وهذا يؤكد على أن هذا القانون كان نتيجة لاتفاق مشترك بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي[٢].

## المبحث الثاني

## انعكاس نوع النظام الانتخابي على الانتخابات في العراق

بعد عام ٢٠٠٣ انتقل العراق الى نظام جديد يهدف الى تطبيق الديمقراطية، وبما ان الانتخابات احدى آليات الممارسة الديمقراطية، كان لابد من بناء أطار لممارسة العملية الديمقراطية والتي تعد الانتخابات جزءاً مهماً منها، أصبح الوضع بحاجة الى قانون انتخابي يتناسب مع وضع العراق الجديد. وان نوع النظام الانتخابي له أهمية كبيرة في التأثير على مدى نجاح العملية الانتخابية من فشلها في الدولة الواحدة.

---

[١] د. عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ٢٣٠-٢٣١

[٢] د. شورش حسن عمر، مريوان عارف علي، مصدر سابق، ص٢٧٦-٢٧٧.

وللوقوف على أنواع النظم الانتخابية التي طبقت في العراق وانعكاسها على ممارسة العملية الانتخابية قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول طبيعة النظام الانتخابي في العراق من العام ٢٠٠٣-٢٠١٨، فيما خصصنا المطلب الثاني لنظام الدوائر الانتخابية وفق قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

**المطلب الأول / طبيعة النظام الانتخابي في العراق من العام ٢٠٠٣-٢٠١٨**

خلال العام ٢٠٠٣ والى العام ٢٠١٨ شهد العراق تطبيق اكثر من نظام انتخابي واحد، ففي ٢٠٠٥/١/٣٠ جرت اول انتخابات في العراق وهي انتخاب الجمعية الوطنية العراقية، عن طريق الانتخاب المباشر من الناخبين وتم اعتماد نظام التمثيل النسبي ويكون الترشيح بطريقة (القائمة المغلقة) واعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة [١]، وللأحزاب تقديم قائمة انتخابية تتكون من (١٢) مرشحاً على الأقل على أن لا يزيد عدد المرشحين عن (٢٧٥) ، وهو عدد أعضاء الجمعية الوطنية ، واما آلية توزيع المقاعد في انتخابات الجمعية الوطنية على أعضائه فاعتمد على طريقة (هير كوتا) ويحسب بقسمة مجموع عدد الأصوات الصحيحة على (٢٧٥)[٢].

وفي عام ٢٠٠٥ تم تشريع قانون انتخابات مجلس النواب رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥والتي اجريت على اثره انتخابات مجلس النواب في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وطبقاً لهذا القانون جعل العراق يتكون من (١٨) دائرة انتخابية، كل محافظة تعتبر دائرة انتخابية[٣]، واعتمد نظام القائمة المغلقة في آلية التصويت مع نظام التمثيل النسبي[٤] في آلية توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية من خلال تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الواحدة على عدد المقاعد المخصصة لها للحصول على القاسم الانتخابي، ومن ثم تقسيم مجموع الأصوات التي حصل عليها كل كيان على القاسم الانتخابي لتحديد المقاعد التي خصصت لها، وبعدها توزع المقاعد المتبقية باعتماد طريقة الباقي الأقوى[٥]، اما الكيانات التي لم تحصل على أي تمثيل في الدوائر الانتخابية منحها القانون مقاعد تعويضية بشرط حصولها على

---

[١] ينظر القسم (٣/ثالثاً) من الأمر رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٨٤) في حزيران ٢٠٠٤.

[٢] ينظر القسم (٣/رابعاً) من لأمر رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤.

[٣] نصت المادة (١٥/ثانياً) من قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ على (ثانياً : – تكون كل محافظة وفقاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب انتخابات ٣٠/ كانون الثاني/ ٢٠٠٥ (المتعمد على نظام البطاقة التموينية).

[٤] ويعرف نظام التمثيل النسبي هو إعطاء كل حزب عدداً من المقاعد يتناسب مع الأصوات التي حصدها في الانتخابات، د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مكتبة السنهوري، ط٢، بغداد،٢٠١٥ص٧٠.

[٥] تنظر المادة (١٦) من قانون انتخاب مجلس النواب رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

عدد من الاصوات بقدر القاسم الانتخابي والذي يكون ناتجاً من قسمة الاصوات الصحيحة على عدد مقاعد مجلس النواب[١]. من مساوئ نظام القائمة المغلقة ان الناخب يجهل المرشح في القائمة وعليه يكون التصويت لصالح القوائم دون معرفة الأشخاص المرشحين في القائمة الواحدة.

اما انتخابات مجلس النواب التي جرت في ٢٠١٠/٣/٧ فقد طبق نظام التمثيل النسبي وفق نظام القوائم المفتوحة، وطبقاً لهذه الطريقة حيث يحق للناخب أن يختار القائمة والمرشح في القائمة في نفس الوقت، وتحدد القائمة الفائزة حسب نسبة الاصوات الصحيحة التي تحصلت عليها كل قائمة من الانتخابات، ويعاد ترتيب المرشحين في القائمة حسب اعلى الاصوات التي حصدها في الانتخابات، والفائز هو من حصل على اعلى عدد من الاصوات في القائمة[٢]، وهذه الطريقة تعطي الحرية للناخب بممارسة حقه في اختيار المرشح الذي يرغب في فوزه من خلال التأشير على مرشح واحد ضمن القائمة المنافسة في الانتخابات[٣].

وفي انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤ طبق نظام التمثيل النسبي (القائمة المفتوحة) بطريقة سانت ليغو المعدل، فقد اعتمد طريقة سانت ليغو الاعداد الفردية (١، ٣، ٥، ٧...) في انتخابات مجالس المحافظات عدلت الى الاعداد الفردية الاتية: (١,٦ ،٣، ٥، ٧، ٩...) أي انه تم تبديل العدد الفردي (١) الى (١,٦) في تقسم الأصوات [٤].

وفي العراق فقد اجريت بعض التعديلات على هذه الطريقة في الية توزيع المقاعد النيابية مما ادى هذا التغير الى اهدار اصوات الكتل الصغيرة المشاركة في العملية الانتخابية، مما أدى الى عدم حصولهم على مقاعد داخل البرلمان، بالتالي اهدرت الاصوات التي منحت الى هذه الكتل لصالح الاحزاب الكبيرة، او قد يضعف تواجد الاحزاب بمقاعد كافية مما يدفعها الى الدخول في تحالفات مع الكتل السياسية الكبيرة الفائز في الانتخابات [٥]. والسبب في ذلك كلما زاد العدد المقسوم عليه من العدد (١) كانت

---

[١] تنظر المادة (١٧/ثالثاً) من قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

[٢] تنظر المادة (٣ /أولا وثانيا وثالثا) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩.

[٣] وجناء رزاق عبد، النظم الانتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجا، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (٢)،العدد (٤٥)،٢٠٢٢،ص٨٣٥.

[٤] المادة (٤) تعديل البند (أولاً) من المادة (١٤) لتقرأ كالآتي :( يُتم توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفقاً لنظام سانت ليغو المعدل وكما يلي :أولاً: تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية (٣، ٥ ، ٧، ٩)،....الخ) وبعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

[٥] اياد خضر عباس، التنظيم القانوني لمسؤولية الوزير في العراق "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة تكريت،٢٠١٩، ص ١٤٣.

خسائر القوائم الصغيرة أكبر على اعتبار الاصوات التي حصلت عليها القوائم الصغيرة والتي كان من الممكن ان تحصل على مقعد واحد فقط ستقل بنسبة العدد الاول أي ١,٤ أو ١,٦ وبالتالي ستقل فرص منافستها مع الاحزاب الكبير[١].

وما يخص انتخابات عام ٢٠١٨ تم استخدام نفس النسبة المستخدمة في نظام انتخابات عام ٢٠١٤ باستخدام طريقة (سانت ليغو) المعدل ايضاً ولكن بتعديل العدد من (١,٦) الى العدد (١,٧) بحيث أصبحت الاعداد هي (١,٧ ،٣، ٥، ٧,٩، .....الخ) مع اجراء بعض التعديلات دون المساس بالنظام الانتخابي (نظام التمثيل النسبي)[٢].

**المطلب الثاني / نظام الدوائر الانتخابية وفق قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠**

نتيجة للمطالبة الشعبية بإجراء الإصلاح السياسي وتغيير النظام الانتخابي تم تغيير النظام الانتخابي بالاستغناء عن نظام التمثيل النسبي الذي طبق في العراق منذ انتخابات الدورة الأولى في ٣٠/كانون الثاني ٢٠٠٥ والى انتخابات الدورة الرابعة في ٢٠١٨/٥/١٢ وتم التصويت من قبل مجلس النواب العراقي على قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ فقد جاء بنظام جديد يختلف عن الانتخابات السابقة، وذلك بتقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية متعددة واعتماد نظام الأغلبية البسيطة بفوز المرشح الحاصل على اعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية المتنافسة[٣].

وهناك عدة تعريفات وردت حول الدائرة الانتخابية فقد عرفها جانب من الفقه "بأنها الإطار الذي تدور بداخله العملية الانتخابية الموصلة في النهاية إلى مقاعد العضوية في النيابية"[٤] ، كما عرفها جانب اخر بأنها "وحدة انتخابية قائمة بذاتها، يقوم أفرادها المقيدون بالجداول الانتخابية بانتخاب ممثل لها او أكثر داخل المجالس النيابية"[٥]. كما تعرف بانها "النطاق المكاني الذي يتيح للناخبين ممارسة حقهم بالانتخاب

---

[١] د. اسعد كاظم شبيب، اصلاح النظام الانتخابي في العراق، ملجة الكوفة للعلوم الإنسانية والقانونية، مجلد١،العدد( ٣٢) ،٢٠١٧،ص١٠٠ .

[٢] د. بيداء عبد الجواد محمد، نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، المجلد ١١، العدد٤١، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، ص١٩٨-١٩٩.

[٣] تنظر المادة (١٥/ثالثاً) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠.

[٤] أسامة فوزي بسيوني، تقسيم الدوائر الانتخابية في النظم الانتخابية المقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة المنوفية/كلية الحقوق'٢٠١٩، ص١٠.

[٥] د. سعاد الشرقاوي، د. عبدالله ناصف، مصدر سابق، ص ٣٢٦ وما بعدها.

عن طريق التصويت لمن يرونه أهلاً لتمثيلهم في المجلس النيابي"[١]. اما قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ فقد عرفها "بانها كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد وفقاً لأحكام هذا القانون"[٢].

فأننا يمكن تعريف الدوائر الانتخابي بأنه "التقسيم الجغرافي للمحافظة الواحدة والتي تدور في نطاقها العملية الانتخابية لأشخاص مقيدين بالانتخاب ضمن هذه الحدود، لمجوعة مرشحين ضمن الدائرة الواحدة وحسب ما مخصص من مقاعد لكل دائرة انتخابية".

أن تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية تعني رسم الحدود الجغرافية والإدارية داخل إقليم الدولة وتحديد عدد أعضاء كل دائرة والمقاعد المخصصة لها في المجلس النيابي[٣]. واخذ قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بنظام الدوائر المتعددة اذ نصت فيه على" تقسم الدوائر الانتخابية المتعددة في المحافظة الواحدة". واعتنق هذا النظام التقسيم المتوسط للدوائر المتعددة (٣-٥) دوائر باستثناء بغداد والموصل[٤] وحدد النظام الانتخابي بنظام الترشيح الفردي إذ يقوم الناخب باختيار مرشح واحد من بين عدة مرشحين عن كل دائرة انتخابية، والمرشح الذي يحصد اعلى الأصوات ضمن الدائرة الانتخابية الواحد يعد هو الفائز، وفي حالة تساوي الأصوات من بين المرشحين لنيل المقعد الأخير يتم اللجوء الى طريقة القرعة[٥]، ويعتمد فوز المرشح على مدى القاعدة الجماهيرية التي يتمتع بها ضمن تلك الدائرة، وهذا يؤدي الى نتيجة انتهاء هيمنة رئيس القائمة وأصواته التي كانت سبب في فوز العديد من النواب في مجلس النواب على الرغم من عدم حصولهم على الأصوات الانتخابية المطلوبة لصعود النائب[٦].

وطبقاً لهذا القانون وباعتماد الكوتا النسائية قسم البلاد الى (٨٣) دائرة انتخابية، وتم تقسيم هذه الدوائر وفقاً لمراكز التموين، إذ يتم جمع عدد من مراكز التموين في عدد من المناطق الجغرافية المتجاورة، وتم

---

[١] د. مصدق عادل، الانتخابات النيابية العراقية المبكرة (دراسة تحليلية في قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، ص٥٩.

[٢] تنظر المادة (١) من قانون مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٦٠٣)، السنة الثانية والستون، ٢٠٢٠.

[٣] بلال امين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٤٤٩.

[٤] د. مصدق عادل، مصدر سابق، ص ١٥٦، وكذلك د. بيداء عبد الجواد محمد، مصدر سابق، ص ٢٠١.

[٥] تنظر المادة (١٥/اولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من قانون مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

[٦] د. مصدق طالب، مصدر سابق، ص ١٥٨.

تقسيم الدوائر بين (٣-٥) دوائر باستثناء بغداد (١٧) دائرة والموصل (٨) دوائر، ووفقاً للكثافة السكانية لهذه المراكز[١] وحسب الشكل الاتي:

| ت | المحافظة | عدد الدوائر الانتخابية | عدد المقاعد الكلي |
|---|---|---|---|
| ١ | بغداد | ١٧ | ٦٩ |
| ٢ | نينوى | ٨ | ٣١ |
| ٣ | البصرة | ٦ | ٢٥ |
| ٤ | السليمانية | ٥ | ١٨ |
| ٥ | الانبار | ٤ | ١٥ |
| ٦ | ذي قار | ٥ | ١٩ |
| ٧ | ميسان | ٣ | ١٠ |
| ٨ | بابل | ٤ | ١٧ |
| ٩ | المثنى | ٢ | ٧ |
| ١٠ | واسط | ٣ | ١١ |
| ١١ | الديوانية | ٣ | ١١ |
| ١٣ | كربلاء | ٣ | ١١ |
| ١٤ | النجف | ٣ | ١١ |
| ١٥ | ديالى | ٤ | ١٤ |
| ١٦ | صلاح الدين | ٣ | ١٢ |
| ١٧ | دهوك | ٣ | ١١ |
| ١٨ | أربيل | ٤ | ١٥ |

أن تقسيم الدوائر الانتخابية تعد المرحلة المهمة في تطبيق نظام الدوائر الانتخابية، فترسيم هذه الدوائر بشكل عادل له أهمية في استقرار النظام السياسي والانتخابي من خلال قبول شكل التقسيم من خلال الأطراف السياسية، والمعروف ان ترسيم الدوائر الانتخابية تتم بالاعتماد على الحدود الإدارية والجغرافية للمحافظات استناداً للكثافة السكانية لكل منطقة انتخابية في المحافظة الواحدة، وعليه يجب ان تحاط بمجوعة من الضمانات للحفاظ على نزاهة عملية التقسيم من جهة وعملية الانتخابات من جهة أخرى، ويجب أن تكون هناك جهة مختصة تراقب عملية التقسيم بالاستناد الى الكثافة السكانية لكل دائرة انتخابية .

[١] د. مصدق عادل، مصدر سابق، ص١٥٦.

ويلاحظ أن قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ اعتمد مبدأ الدوائر المتعددة في تقسيم المحافظة الواحدة استناداً الى معيار الكوتا النسائية بالبرلمان والبالغة (٢٥%) من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب العراقي والبالغ (٣٢٩) نائباً[١] مع الكثافة السكانية في تمثيل الشعب بأن يمثل كل نائب (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ناخب كما جاء في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥[٢].

اما كوت الأقليات فقد نظمها القانون على الشكل الاتي اذ نص على "١-المكون المسيحي (٥) خمسة مقاعد ٢-المكون الايزيدي (١) مقعد في محافظة نينوى، ٣-المكون الصابئي (١) مقعد في محافظة بغداد،٤- المكون الشبكي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى،٥- المكون الكورد الفيلين (١) مقعد واحد في محافظ واسط "[٣]،ونجد أن هذا القانون جعل التنافس على مقاعد الكوتا من المسيحين والصابئة المندائين تكون ضمن دائرة انتخابية واحدة في كل انحاء العراق[٤]، في حين أن بقية المكونات كلاً يتنافس حسب دائرته الانتخابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة التي يرشحون منها.

وقد جاء هذا القانون بفقرة جديدة لم تنص عليها القوانين الانتخابية السابقة، وهي إضافة مقعد للكورد الفيلين في محافظة واسط.

وعليه نرى أن افضل نظام انتخابي هو جعل العراق دائرة انتخابية واحدة، كون أن هذه الطريقة تساهم في اشراك جميع مكونات الشعب العراقي وتولد الرغبة لديهم للمشاركة في العملية الانتخابية ويظهر الثقل الحقيقي لبعض المكونات كون ان هناك بعض مكونات الشعب العراقي يتوزعون على مناطق متفرقة تهدر أصواتهم في الانتخابات عند تطبيق ناظم انتخابي اخر.

أن موضوع تقسيم الدوائر الانتخابية يكون بالاستناد الى عدة طرق وهي:

**اولاً:** تقسيم الدوائر الانتخابية استناداً للتقسيم الإداري للدولة، قد ينص المشرع في الدستور أو القانون على تحديد أعضاء المجلس النيابي بعدد معين فيتم تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً للنظام المتبع في الانتخابات، فإذا كان النظام فردياً فيكون عدد الدوائر مساوياً لعدد النواب بحيث يمثل كل دائرة انتخابية

---

[١] نصت المادة (٤٩/رابعاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على (رابعاً: - يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب).

[٢] نصت المادة (٤٩/أولاً) على (أولاً: - يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله...).

[٣] تنظر المادة (١٣) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩.

[٤] نصت المادة (١٣/ثالثاً) على أنه (تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحين والصابئة المندائين ضمن دائرة انتخابية واحدة.

واحدة نائب واحد في المجلس التشريعي، أو مساوياً لنصف عدد النواب حيث يمثل كل دائرة انتخابية نائباً في المجلس النيابي[١]. وإذا كان نظام الانتخاب بالقائمة، فإن عدد الدوائر الانتخابية يكون مماثلاً لعدد النواب ويتحدد بقسمة مجموع النواب على العدد المسموح به لكل قائمة[٢].

أن هذه طريقة تقسيم الدوائر من قبل الدستور لأعضاء المجالس النيابية تؤدي الى ثبات عدد الأعضاء فلا يتأثر هذا العدد مهما حدثت من تغيرات في الكثافة السكانية سواء بالزيادة أو النقصان.

**ثانياً:** تقسيم الدوائر الانتخابية تبعاً للكثافة السكانية، وقد ينص الدستور على أن يكون عدد أعضاء المجالس النيابية متناسباً مع عدد سكان الدولة بحيث يكون كل عضو يقابله عدد من السكان ليمثلهم بالبرلمان، وهو ما يجعل عدد الدوائر الانتخابية تتغير بتغير عدد السكان سواء بالزيادة أو النقصان مما يؤثر في النهاية على تغير عدد أعضاء البرلمان من وقت لآخر ليتناسب مع التغير الحاصل لعدد السكان[٣].

**ثالثاً:** الجمع بين الكثافة السكانية والتقسيم الإداري للدوائر الانتخابية. هذه الطريقة تجمع بين الطريقتين السابقتين، حيث يتم التقسيم بعد تحديد أعضاء المجلس النيابي تبعاً لعدد السكان على أن يكون النائب ممثلاً لعدد معين من السكان الذي لا يتجاوز الحد الأقصى لعدد الأعضاء المحدد في الدستور، أو لا يقل عدد الأعضاء عن الحد الأدنى المحدد دستورياً[٤].

**رابعاً:** جعل إقليم الدولة دائرة انتخابية واحدة: هناك أنظمة انتخابية اخذت بنظام مغاير للأنظمة السابقة المذكورة في تقسيم الدوائر الانتخابية واعتبرت الدولة كلها دائرة واحدة، فيحق لجميع الناخبين التصويت على جميع أعضاء المجلس النيابي في قائمة واحدة[٥]. وهذا ما أخذ به في العراق في امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤، وذلك بجعل العراق دائرة انتخابية واحدة[٦].

كذلك ان الطرق الانتخابية لها تأثير كبير على عملية تقسيم الدوائر الانتخابية، فهناك علاقة مباشرة بين الدوائر الانتخابية وبين الطريقة المتبعة في الانتخاب، فكل طريقة أو نظام له تقسيم يتناسب معه حيث

---

[١] أسامة فوزي بسيوني، مصدر سابق، ص٤٢.

[٢] د. صلاح الدين فوزي، النظم والإجراءات الانتخابية، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص٢١٠.

[٣] أسامة فوزي بسيوني، مصدر سابق، ص٤٣.

[٤] أسامة فوزي بسيوني، مصدر سابق، ص ٤٤.

[٥] د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية،٢٠٠٥، ص٢٩١.

[٦] نص (القسم الثالث /ثالثاً) على "سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، وسيتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي".

يتميز نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة بسهولته بحيث يكون مفهوماً من قبل جميع الناخبين على اختلاف مستويات ثقافاتهم، فإنه يتسم بالسهولة واليسر في إجراءاته وابتعاده عن التعقيد وعن العمليات الحسابية المعقدة التي تصاحب نظام الانتخاب بالقائمة، كما أن صغر حجم الدائرة الانتخابية في هذا النظام يزيد من حرية الناخب في الاختيار، ويقلل من سيطرة الأحزاب السياسية على إرادة الناخبين، فيعطي الناخبين فرصة معرفة المرشحين معرفة شخصية، ومن ثم يمكنهم من تكوين حكم سليم عليهم والمفاضلة بينهم[١]، ويضمن نوعا من التمثيل لأحزاب الأقلية في بعض الأحيان عندما تصبح ذات أغلبية كبيرة في بعض الدوائر نتيجة لصغرها مما يؤدي إلى نجاح ممثليه[٢].

كما يتميز بأنه يوثق الصلة بين النائب والناخبين مما يحمل النائب يزيد من الاهتمام بشؤون ومشاكل دائرته الانتخابية، فهو يقيم نشاط النائب علي المستويين القومي والمحلي. وتزداد الصلة الاجتماعية بينهم، فيزيد من معرفة الناخبين للمرشحين وقدراتهم وإمكاناتهم، ومدى كفاءة كل واحد منهم، مما يسمح لهم باختيار أفضلهم، فيتيح لجميع المواطنين المشاركة في التشريع ومن ثم التشجيع على ممارسة حق الانتخاب[٣].

ولكن يؤخذ على نظام الانتخاب الفردي أنه يهدر بغير مبرر حجماً كبيراً من أصوات الناخبين، إذ يتم الفوز لمن يحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين، أما الأقلية مهما علت فإنها لا تجد من يمثلها[٤]، والاختيار يكون على أساس شخصي، نظراً أن الدائرة صغيرة يتيسر للناخب اختيار مرشح واحد على أساس الحكم على قيمته الذاتية، ويجعل النائب أسير دائرته فحسب، وليس لكل الشعب كما يجب أن يكون وذلك نظراً لصغر حجم الدائرة، فيؤدي ذلك إلى اهتمام المرشح بمطالب دائرته ومصالحها الخاصة، من أجل كسب رضا الناخبين وليضمن إعادة انتخابه مرة أخرى، كما أنه يجعل الناخبين يفاضلون بين المرشحين على أساس الصلات والعلاقات الشخصية، ليس الأفكار أو الكفاءات، فيتيح فرصة الفوز لمن يؤدي خدمات شخصية، وليس لمن يؤدي خدمات على المستوى الدولة ككل[٥].

---

(١) د. ثروت بدوي، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

(٢) د. صلاح الدين فوزي، مصدر سابق، ص ٤٠٣.

(٣) أسامة فوزي بسيوني، مصدر سابق، ص ٥٢.

(٤) د. سعاد الشرقاوي، د. عبدالله ناصف، مصدر سابق، ص ٣١٨.

(٥) د. ثروت بدوي، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

١-أن مسألة تغير النظام الانتخابي مسألة طبيعية يمكن تلجأ اليها أي دولة نتيجة للتغيرات التي تشهدها نظامها السياسي أو نتيجة عدم ملائمة النظام الانتخابي المطبق لواقع التركيب الاجتماعي في الدولة، وما رأيناه في العراق هو خارج المألوف لا يشمل فقط تغير النظام الانتخابي بل التدخل حتى في تغير بعض الأسس المعتمدة في استخراج القاسم الانتخابي لصالح الأحزاب الكبيرة المهيمنة على اغلب المقاعد في مجلس النواب.

٢-أن تغير نسبة الأرقام في طريقة (سانت ليغو) المعتمدة على الرقم (١) وتغيرها الى (١و٤) و (١,٧) لاحتساب طريقة الفوز للمقاعد النيابية أدى فوز الأحزاب الكبيرة ببعض المقاعد على حساب حرمان الأحزاب الصغيرة من تلك المقاعد.

٣-عدم استقرار العراق على نظام انتخابي واحد مناسب خلق نوع من عدم الثقة لدى الناخب العراقي والذي كان السبب في تقليل نسبة المشاركة في الانتخابات في كل دورة انتخابية بسبب فقدان الثقة في العملية الانتخابية في العراق.

٤-أخذ قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بنظام الدوائر المتعددة المتوسطة حيث كان يمثل كل دائرة (٢-٥) نائب.

٥-أن تقسيم الدوائر الانتخابية في المحافظات لم يستند الى ضمانات كافية تتحقق من خلاله العدالة والمساواة في تقسيم الدوائر ضمن المحافظة الواحدة، كون أنه لا يوجد إحصاء سكاني جديد يبين الكثافة السكانية للعراق او الكثافة السكانية لكل وحدة أداريه على حدى، واستند التقسيم على اتفاقات الكتل السياسية بالاستناد الى تبعات عشائرية او قومية او مناطقية.

٦- ساهم نظام الدوائر المتعددة من وصول بعض المستقلين والأحزاب الصغيرة الى قبة البرلمان وذلك بسبب حصر حق الناخب بالتصويت ضمن دائرة واحدة معينة ضمن النطاق الجغرافي لكل محافظة.

### ثانياً: التوصيات

١-نوصي المشرع العراقي بضرورة الإسراع بتشريع قانون انتخابي وفق معايير دولية وبما يتناسب واقع التركيب السياسي والاجتماعي للعراق وبما يحقق المساواة والعدالة لجميع مكونات الشعب العراقي.

٢- صياغة قانون انتخابي من قبل لجنة من تضم خبراء وفقهاء في تخصصات مختلفة تكون بعيده عن المحاصصة والتدخلات السياسية لكي لا تؤثر على صياغة قوانين لصالح الأحزاب السياسية او الجهات المتنفذة في الدولة.

٣-نوصي المشرع العراقي بتبني نظام الانتخاب الفردي وجعل العراق دائرة انتخابية واحدة، كون أن هذه الطريقة تزيد من وعي الشعب العراقي وتخلصه من التخندق المذهبي والقومي والعشائري وهذا يدفع المرشحين الى التنافس لتقديم أفضل الخدمات على المستويين الإداري والوطني ككل ودون التركيز على منطقة واحدة دون غيرها لمصالح انتخابية بحتة.

٤-أن تطبيق نظام دائرة واحدة لكل العراق سيساهم في، فوز الأحزاب الصغيرة والمستقلين والأقليات بأكبر عدد ممكن من المقاعد كون أن هذه الأحزاب الصغيرة أو المستقلين أو الأقليات لهم من الناخبين في مناطق متفرقة من العراق وأن حصر حق تصويت الناخبين في دوائر معين لا تعكس العدد الحقيقي لجماهيرهم في الانتخابات.

## المصادر والمراجع

**أولاً: المؤلفات**


١. بلال امين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣,

٢. د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية،٢٠٠٥,

٣. د. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، ط١,٢٠١٤.

٤. د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مكتبة السنهوري، ط٢،بغداد،٢٠١٥ص,٧٠

٥. د. سعاد الشرقاوي، د. عبد الله ناصف، نظم الانتخاب في العالم المعاصر وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٤.

٦.د. صلاح الدين فوزي، النظم والإجراءات الانتخابية، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

٧.د. عبد العزيز عليوي العيساوي، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، ط٢،المكتبة القانونية، ٢٠١٧.

٨.د. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية- دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي (دراسة مقارنة)، ط٢،منشورات زين الحقوقية،٢٠٠٩.

٩. د. عفيفي كامل عفيفي، الأنظمة النيابية الرئيسية نشأتها، تطورها، تطبيقاتها، دراسة تحليلية مقارنة، منشأة المعارف، ,٢٠٠٣

١٠. د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ,٢٠٠٢

١١. د. مصدق عادل، الانتخابات النيابية العراقية المبكرة (دراسة تحليلية في قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠.

**ثانياً: البحوث العملية**

١. د. إرواء فخري عبد اللطيف، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠،مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت، مجلد (٢)، العدد (٥) ، ,٢٠١٠

٢. د. اسعد كاظم شبيب، اصلاح النظام الانتخابي في العراق، ملجة الكوفة للعلوم الإنسانية والقانونية، مجلد١،العدد، (٣٢) ، ,٢٠١٧

٣. د. بيداء عبد الجواد محمد، نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، المجلد (١١)، العدد (٤١)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل.

٤.د. حسن تركي عمير، النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: محافظة ديالى أنموذجاً، مجلة كلية اليرموك الجامعة، المجلد (١)، العدد (١) ، ,٢٠١٣

٥. د. شورش حسن عمر، مريوان عارف علي، المعاير الأساسية لانتقاء النظام الانتخابي الملائم (العراق إنموذجاً)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية–جامعة كركوك، المجلد (١٠)، العدد (٣٦) ، ,٢٠٢١

٦. د. ميسون طه حسين، النظام الانتخابي وأثره في عمل البرلمان، مجلة الكوفة، العدد٣٣،ص١٤٤.

٧. ليلى دراغله، النظام الانتخابي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد(٧)، العدد(١)، ٢٠٢٠.

٨. وجناء رزاق عبد، النظم الانتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجا، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (٢)، العدد (٤٥) ،٢٠٢٢.

**ثالثاً: الرسائل والأطاريح**

١.أسامة فوزي بسيوني، تقسيم الدوائر الانتخابية في النظم الانتخابية المقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة المنوفية، كلية الحقوق، ,٢٠١٩

٢. اياد خضر عباس، التنظيم القانوني لمسؤولية الوزير في العراق "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الحقوق جامعة تكريت،,٢٠١٩

٣. عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية (مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر،,٢٠٠٧

٤. لرقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥.

٥. محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،٢٠١٣،ص,٢٦

٦. وليد سليمان، دور النظام الانتخابي في الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضره، الجزائر،٢٠١٦.

**رابعاً: الدساتير والتشريعات**

١.دستور جمهورية العراق لسنة ,٢٠٠٥

٢. الأمر رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٨٤) في حزيران ,٢٠٠٤

٣.قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (١٦) لسنة ,٢٠٠٥

٤.قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٢٦) لسنة ,٢٠٠٩

٥.قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ,٢٠١٣

٦.قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

## Sources and references

### First/Literature

1. Bilal Amin Zein El-Din, Contemporary Electoral Systems (a comparative study), Dar Al-Fikr Al-Jamii, Alexandria, 2013.
2. Dr. Tharwat Badawi, Political Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2005.
3. Dr. Hassan Mustafa Al-Bahri, Election as a Means of Attributing Power in Democratic Systems, 1st Edition, 2014.
4. Dr. Hamid Hanoun Khalid, Political Systems, Al-Sanhoury Library, 2nd Edition, Baghdad, 2015 p. 70.
5. Dr. Souad Al-Sharqawi, d. Abdullah Nassif, Election Systems in the Contemporary World and in Egypt, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1984.
6. Dr. Salah El-Din Fawzy, Electoral Systems and Procedures, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1985
7. .Dr. Abdul Aziz Aliwi Al-Issawi, The Electoral System Most Appropriate for a Democratic Iraq, 2nd Edition, Legal Library, 2017.
8. Dr. Issam Nima Ismail, Electoral Systems - A study on the relationship between the political system and the electoral system (a comparative study), 2nd edition, Zain Human Rights Publications, 2009.
9. Dr. Afifi Kamel Afifi, The main parliamentary systems, their origin, development, and applications, a comparative analytical study, Knowledge Foundation, 2003.
10. Dr. Muhammad Al-Majzoub, Constitutional Law and the Political System in Lebanon and the Most Important Constitutional and Political Systems in the World, 4th Edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2002.
11. Dr. Mosaddegh Adel, Early Iraqi Parliamentary Elections (An Analytical Study in Parliament Elections Law No. 9 of 2020.

### Second-Research published in journals, periodicals and conferences

1.Dr. Erwa Fakhri Abdul Latif, Principles of the Electoral System in Iraq for 2010, Journal of the College of Law, University of Tikrit, Volume (2), Number (5), 2010.
2. Dr.. Asaad Kazem Shabib, Electoral System Reform in Iraq, Kufa University for Humanities and Legal Sciences, Volume 1, Issue, (32), 2017.
3. Dr.. Baida Abdul-Jawad Muhammad, An Analytical Look at the Iraqi Election Law No. 9 of 2020, Volume (11), Issue (41), Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Mosul.

4. Dr.. Hassan Turki Amir, The Electoral System in Iraq after 2003: Diyala Province as a Model, Yarmouk University College Journal, Volume (1), Issue (1), 2013.
5. Dr.. Shorsh Hassan Omar, Mariwan Aref Ali, Basic Criteria for Selecting the Appropriate Electoral System (Iraq as a Model), Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences - Kirkuk University, Volume (10), Issue (36), 2021.
6. Dr.. Maysoon Taha Hussein, The Electoral System and its Impact on Parliament's Work, Kufa Magazine, No. 33, p. 144.
7. Laila Daraghleh, The Electoral System and Its Impact on Political Participation in Algeria, Al-Bahith Journal for Academic Studies, Volume (7), Issue (1), 2020.
8. wjana Razzaq Abd, Electoral and Proportional Representation Systems, Iraq as a Model, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Volume (2), Issue (45), 2022.

**Third-Messages and dissertations**

1. Osama Fawzy Bassiouni, Division of Electoral Districts in Comparative Electoral Systems, PhD thesis submitted to Menoufia University, Faculty of Law, 2019.
2. ayead khdhr Abbas, The Legal Regulation of the Minister's Responsibility in Iraq "A Comparative Study", PhD thesis submitted to the Faculty of Law, University of Tikrit, 2019.
3. Abdel-Momen Abdel-Wahab, The Electoral System in the Algerian Constitutional Experience (An approach to political participation and competition in the Algerian political system, a master's thesis submitted to the Faculty of Law, University of the Brothers Mentouri Constantine, Algeria, 2007.
4. Raqm Rasheed, Electoral Systems and their Impact on Political Parties in Algeria, Master's Thesis submitted to the Faculty of Law, Mentouri University of Constantine, 2005.
5. Muhammad Issa Al-Issawi, The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq 2003-2012, Master's thesis submitted to the College of Arts and Sciences, Department of Political Science, Middle East University, Jordan, 2013, p. 26.
6. Walid Suleiman, The Role of the Electoral System in Democratic Consolidation in Algeria, Master's Thesis Introduction to the Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khedra, Algeria, 2016.

**Fourth -Constitutions and Legislation**

1. Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005.
2. Order No. (96) of 2004 issued by the Coalition Provisional Authority and published in the Iraqi Gazette, No. 3984, in June 2004.
3. Iraqi Parliament Election Law No. (16) of 2005.
4. Iraqi Parliament Elections Law No. (26) of 2009.
5. Iraqi Parliament Elections Law No. (45) of 2013.
6. Iraqi Parliament Elections Law No. (9) of 2020.